

«البتترول الكويتية» تعرض شحنة من الخام الثقيل للتحميل الشهر الجاري

وتم اغلاق المناقصة أمس الخميس على أن تظل العروض صالحة حتى الجمعة، وكانت مؤسسة البترول تخطط في السابق لطرح الدرجة الجديدة بالسوق في الربع الرابع من العام الماضي.

التي تُطرح في السوق، علماً بأن أول شحنتين، للتحميل في مايو ويونيو على الترتيب، بيعتا إلى الهند عبر مناقصتين. ويعرف خام جنوب الرقعة أيضاً بالكويتي الثقيل.

تعرض مؤسسة البترول الكويتية شحنة فورية حجمها 650 ألف برميل من خام جنوب الرقعة الكويتي للتحميل بين 20 و21 يوليو عبر مناقصة. وتعد هذه الشحنة الثالثة من خام جنوب الرقعة

استئناف الإنتاج في «الوفرة المشتركة» بعد انتهاء التشغيل التجريبي

أسعار النفط فوق 40 دولاراً بفضل تراجع مخزونات الخام

الخام في الولايات المتحدة هبطت 7.2 مليون برميل من مستوى قياسي مرتفع الأسبوع الماضي، وهو ما يتجاوز بكثير توقعات المحللين مع تعزيز شركات التكسير لإنتاجها وتراجع الواردات. وقال جيفري هالي كبير محللي السوق لدى أواندا، إن الانخفاض في المخزونات وتقارير عن نقل النفط من خزانات عائمة وبيانات قوية لمؤشرات مديري المشتريات في قطاع التصنيع حول العالم شكلت أساساً قوياً لارتفاع أسعار النفط، لكن حد من المكاسب ما أشار إليه محللون بأن مخزونات البتزين جاءت أعلى رغم توقعات بانخفاضها. في غضون ذلك، سجلت الولايات المتحدة وفقاً لإحصاء من رويترز 50 ألف حالة إصابة جديدة بكوفيد-19 أمس الأربعاء في أكبر زيادة في يوم واحد منذ بدء الجائحة. وسلط محللون الضوء على مخاوف من ارتفاع الحالات الحاد في ولايات أميركية كثيفة السكان وتعد من أكبر الولايات في البلاد من حيث استهلاك البتزين.

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي وتيرة كبيرة بلغت 6.82 دولار، ليصل إلى 43.16 دولار، مقابل 36.34 دولار يوم الثلاثاء الماضي، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. عالمياً، ارتفعت أسعار النفط أمس الخميس وعوضت خسائر تكديتها في التعاملات المبكرة، إذ فاق أثر الانخفاض الحاد في مخزونات الخام القلق من تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا في الولايات المتحدة وتجدد إجراءات عزل عام في كاليفورنيا والتي قد تعطل تعافي الطلب على الوقود. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 25 سنتاً بما يوازي 0.6% إلى 40.07 دولار للبرميل، لتضاف الزيادة إلى ارتفاع نسبتها 1.4% الأربعاء. وصعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 25 سنتاً بما يوازي 0.6% إلى 42.28 دولار للبرميل إثر صعود بلغ 1.8% في الجلسة السابقة. وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن مخزونات النفط



استأنفت الشركة الكويتية لنفط الخليج الإنتاج النفطي من الحقول البرية في منطقة عمليات الوفرة المشتركة بعد انتهاء العد التنازلي لفترة التشغيل التجريبي. وقال الرئيس التنفيذي بالوكالة في الشركة عبد الله السميطي «إنه لمن دواعي سرورنا أن نعلن عن عودة استئناف الإنتاج النفطي». ونحن السميطي الجهود المتواصلة من الجانب السعودي في عمليات الوفرة المشتركة التي كان لها بالغ الأثر في تنفيذ الخطط التشغيلية، كما ينبغي على الرغم من تحديات الفترة الماضية بسبب جائحة كورونا. وقال إن: «المرحلة الماضية شهدت الكثير من الجهد والعمل المتواصل من جميع العاملين في منطقة العمليات المشتركة وصولاً لليوم المنشود الذي نعلن فيه عن عودة الإنتاج النفطي من الحقول البرية في منطقة الوفرة المشتركة، انطلاقاً من مرحلة جديدة تواكب التطور في مجال استكشاف وصناعة الطاقة وتلبي طموحات الوطن والمواطن». وأكد على أن حرص الشركة وشركائها على الإدارة الأمثل

والمنشآت ثانياً هي من أولويات الشركة الكويتية لنفط الخليج في جميع مراحل العمل. ومجتمع العمل ككل. وشهد السميطي على أن صحة والسلامة العاملين أولاً والمراقب

لثرواتنا الهيدر وكربونية في المنطقة المشتركة سينصب خلال الفترة المقبلة على كل ما من شأنه خدمة الأهداف والرؤى المشتركة للجانبين والتي ستركز على معدلات الإنتاج والبنية التحتية

بناء على تكليف صادر عن مجلس الوزراء

الجمارك بصدد إيقاف رسوم الإغراق على مواد البناء

أهمية تأجيل تطبيق القرار، لحين إنجاز الدراسة المالية والاقتصادية وقياس تبعات تطبيق القرار على الاقتصاد الكويتي من جميع النواحي، مع تضمين تلك الدراسة الأثر الاقتصادي المحتمل لجائحة كورونا وإمكانية تعافي القطاع الصناعي والتجاري لتحمل هذا قرار، يأتي ذلك، بعد شكوى وتحذير شركات صناعية وتجارية، من أن زيادة كبيرة في أسعار مواد البناء، نتيجة تطبيق القرار الخليجي يفرض الرسوم، من شأنها أن تعكس سلباً، ليس على شركات الإنشاء والمقاولات فقط، وإنما على العديد من المشاريع الحكومية المتعاقد عليها والمواطنين الذين يخططون لبناء قسائمهم.

كما كلفت اللجنة الهيئة العامة للصناعة، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والإدارة العامة للجمارك والجهات ذات الصلة، لدراسة «مكافحة الإغراق على واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، وتأثيراته على الاقتصاد الكويتي من جميع النواحي، واتخاذ ما هو مناسب ومحقق للصالح العام. كان وزير التجارة والصناعة خالد الروضمان قد خاطب الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور نايف الحجرف في 18 يونيو الماضي، متقدماً بطالب تأجيل تطبيق قرار فرض رسوم الإغراق، إضافة إلى مخاطبته وزير المالية براك الشيطان، مؤكداً

كلفت اللجنة الوزارية الاقتصادية في مجلس الوزراء الكويتي، الإدارة العامة للجمارك، باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو وقف الإجراءات المتصلة بقراري لجنة التعاون الصناعي لدول مجلس التعاون الخليجي رقمي (5) و(6). فإن القرارين المشار إليهما يختصان بفرض رسوم على منتجات السيراميك والبورسلان الصينية والهندية والأسمنت المائي الإيراني، الصادرين في 20 أبريل و10 مايو الماضيين على التوالي. وكلفت اللجنة الاقتصادية الوزارية «الجمارك» بالتنسيق في الشأن السابق مع الجهات ذات الصلة، في ضوء الدعايات الاقتصادية الراهنة.

المركزي يوافق لـ «الكويت الدولي» على برنامج إصدار الصكوك

أعلن بنك الكويت الدولي على موافقة بنك الكويت المركزي المبدئية على برنامج لإصدار الصكوك. وقال «الكويت الدولي» في بيان للبورصة الكويتية أمس الخميس، إنه حصل على موافقة «المركزي» بتاريخ 30 يونيو 2020 على برنامج لإصدار صكوك بقيمة لا تتجاوز 2 مليار دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى. وأضاف بأنه حصل أيضاً على موافقة «المركزي الكويتي» بطرح الإصدار الأول من برنامج الصكوك المشار إليه بقيمة لا تتجاوز 750 مليون دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى. وقالت وزارة المالية إن البنك وافقته النهائية بواسطة «المركزي» بعد تقديم نسخة من نشرة الإصدار الخاصة بهذه الصكوك بصيغتها النهائية من قبل المركزي، علماً بأن «الكويت الدولي» سيقوم باستيفاء باقي الإجراءات الخاصة بالجهات الرقابية الأخرى. وسجل بنك الكويت الدولي أرباحاً سنوية للعام الماضي بقيمة 17.146 مليون دينار، مقابل أرباح بلغت 20.892 مليون دينار في عام 2018، بانخفاض نسبته 17.9%. وأقرت عمومية البنك في أواخر مارس الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع 7% أرباحاً نقدية لمساهمي البنك عن عام 2019، وتوزيع 5% أسهم منحة (مجانية) عن نفس العام.

اقتصاد دبي ينكمش 3.5 بالمئة بالربع الأول.. والعقارات تواصل نموها

انكمش الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي بنسبة 3.5% على أساس سنوي في الربع الأول من العام، بحسب تصريح للمكتب الإعلامي لحكومة دبي. وعلى الرغم من تراجع نشاط التجارة ونشاط النقل والتخزين في نفس الفترة بنسبة 7.5%، إلا أن القطاع العقاري حقق نمواً بنسبة 3.7% في الربع الأول. وكان الناتج القومي للإمارة قد ارتفع بنسبة 2.2% العام الماضي. إلى ذلك، أكدت شركة داماك في بيان إلى السوق أنها لم تتسلم أي طلب من أي جهة تتضمن نية الاستحواذ عليها. يأتي هذا بعد أن ذكرت مصادر أن رئيس شركة داماك العقارية حسين سجواني يدرس خططاً لتحويلها إلى شركة خاصة. وأضافت أن سجواني يدرس هذا الخيار منذ أواخر العام الماضي بعد تراجع سعر سهم داماك بقوة خلال العامين الماضيين.

الصين تؤكد: ملتزمون تجاه 11 دولة بتيسير سلاسل الإمداد

ذكر بيان صادر عن وزارة التجارة، أمس الخميس، أن الصين قالت إنها ملتزمة تجاه 11 دولة أخرى بضمان سلاسل إمداد تعمل بشكل جيد على الرغم من الجائحة. وقالت في البيان «نحن ملتزمون بالعمل مع جميع الدول ذات التفكير المتماثل لضمان استمرار تدفق التجارة دون عوائق، وأن نظل البنية التحتية المهمة مثل مطار أتنا وموانئنا البحرية مفتوحة لدعم استمرارية وسلامة سلاسل التوريد عالمياً». واكتملت صادرات الصين في مايو مع إجراءات القلق الشامل العالمية بسبب فيروس كورونا في النيل من الطلب، بينما يشير انخفاض الواردات بوتيرة أكبر من المتوقع إلى تنامي الضغوط على المنتجين في ظل تعثر النمو العالمي.

مؤشرات البورصة تتباين عند الإغلاق.. والسيولة تتراجع 16.5 بالمئة



تبابت المؤشرات الكويتية في ختام تعاملات أمس الخميس، حيث ارتفع المؤشر العام 0.42%، وصعد السوق الأول 0.59%، فيما هبط المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بنسبة 0.04% و0.09% على الترتيب. وتقلصت سيولة البورصة الكويتية بنسبة 16.5% إلى 17.18 مليون دينار مقابل 20.57 مليون دينار بالأمس، كما انخفضت أحجام التداول 25.1% إلى 83.84 مليون سهم مقابل 111.93 مليون سهم بجلسة الأربعاء. وسجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعاً بصدارة

الصناعة بنمو نسبته 0.85%، بينما تراجعت مؤشرات 3 قطاعات أخرى يتصدرها العقارات بانخفاض قدره 0.6%. وجاء سهم «ثريا» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 1.3%، فيما تصدر سهم «مياة» القائمة الحمراء متراجحاً بنسبة 0.5%، وتصدر سهم «أهلي متحد - البحرين» نشاط التداول على كافة المستويات بحميات بلغت 16.53 مليون سهم بقيمة 2.93 مليون دينار، ليرتفع السهم عن الإغلاق 1.14%.

الأردن يصدر سندات دولية بـ 1.75 مليار دولار

قال الأردن، إنه أصدر سندات دولية في شريحتين بقيمة إجمالية 1.75 مليار دولار ستساعده في التغلب على التحديات الاقتصادية لكويفيد-19. وهو ما يقول خبراء اقتصاديون ومنتقدون إنها سترفع الدين العام إلى مستوى قياسي عند 100% من الناتج المحلي الإجمالي. وقالت وزارة المالية إن الإصدار يتضمن سندات بقيمة 500 مليون دولار وعائد قدره 4.95% لفترة استحقاق خمس سنوات، إضافة إلى سندات بقيمة 1.25 مليار دولار وعائد 5.85% لفترة استحقاق عشر سنوات. وأضافت أن الطلب على الاكتتاب فاق المعروف بأكثر من 6.25 مرة بعد أن اجتذب الإصدار عرضاً تزيد قيمتها على 6.25 مليار دولار. وأوضح العضو المنتدب لشركة Buttonwood Investments وجدي خمارة، أن إصدار السندات سيستخدم لسداد استحقاق سابق وتمويل متأخرات حكومية لقطاعات الأدوية والمستشفيات والمقاولين وقطاع الطاقة، وأشار إلى أن الأردن يواجه تحديات اقتصادية صعبة، وعلى رأسها انتقاد البعض بأن ارتفاع مستويات المدونية ستشكل عائقاً أمام استقرار ماليته العامة». وقالت وزارة المالية إن الحالية الذي استقبل طلبات بأكثر من 6 أضعاف المطلوب، خير دليل على الثقة بالاقتصاد الأردني وعدم مواجهته أية مشاكل في الاقتراض. بدوره، قال وزير المالية الأردني، محمد العسوس، إن زيادة الطلب عن المعروف «وسعر الفائدة المنخفض نسبياً» للسندات الدولية للأردن هو «دليل على استقرار ماليته العامة». وقالت وزارة المالية إن الطلب المرتفع أدى إلى تراجع العائد على السندات الدولية التي طرحت مؤخراً وهو ما يقلل عبء الفائدة. وأضافت أن معدلات الفائدة أقل بشكل كبير من الإصدار السابق لسندات دولية للأردن في 2017 وإصدارات في الأونة الأخيرة من دول مناظرة ذات تصنيفات مماثلة.

«المزاي» تعلن الأثر المالي لاعتماد شركات تابعة إجراءات تحفيزية

أعلنت شركة المزاي القابضة، المدرجة ببورصتي الكويت ودبي، عن الأثر المالي الناتج من اعتماد بعض شركائها التابعة حزمة من الإجراءات التحفيزية لمساندة المستثمرين والمستثمرين في ظل أزمة فيروس كورونا. وقالت «المزاي» في بيان للبورصة الكويتية أمس الخميس، إنه من المتوقع أن يترتب على هذه الإجراءات انخفاض الإيرادات التجارية بما يتراوح بين 700 ألف دينار كويتي إلى نحو مليون دينار كويتي. وأوضحت أن قيمة الأثر المالي تتوقف على ما تنتهي معه المفاوضات والاتفاقيات مع مستثمري ومستثمري الوحدات العقارية، موضحة بأن الأثر المالي الناتج سيتم إدراجه بالبيانات المالية خلال العام الجاري تبعاً. كانت الشركة أعلنت أمس الأول، عن قيام عدة شركات تابعة لها باتخاذ حزمة من الإجراءات التحفيزية التي من شأنها إنعاش النشاط بترك الشركات، حيث قامت بتأجيل وخصم جزء من الإيجار للمستثمري ومستثمري الوحدات العقارية خلال أزمة فيروس كورونا المتفشية حالياً. وأشارت «المزاي» في بيان، أن هدف شركاتها التابعة من تلك الإجراءات التحفيزية هو مساندة مستثمري ومستثمري الوحدات العقارية خلال الأزمة الراهنة والتي أثرت على الشركات التابعة والمستثمرين والمستثمرين على حد سواء. كانت الشركة تكبدت خسائر في العام الماضي بقيمة 8.77 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 5.1 مليون دينار في عام 2018.

شركات تابعة لـ «كامكو» تنفذ صفقات بالمملكة المتحدة بقيمة 26 مليون دينار



أعلنت شركة كامكو للاستثمار (كامكو إنفست) عن قيامها من خلال بعض شركاتها التابعة ذات الغرض الخاص المؤسسة خارج الكويت، بتنفيذ صفقات إجمالية في المملكة المتحدة بقيمة 68.2 مليون جنيه إسترليني بما يعادل 9.7 مليون دينار تقريباً. وقالت «كامكو» في بيان للبورصة الكويتية أمس الخميس، إن الشركات التابعة لمكتسبتين في منطقتي بريستول وهاملتون بالمملكة المتحدة بقيمة 42.7 مليون جنيه إسترليني بما يعادل 16.3 مليون دينار تقريباً، وزيادة التزاماتها بخدمات الميغ، وأفادت بأنه لم يترتب على الصفقات أي أثر جوهري على قائمة الدخل

لشركة «كامكو»، متوقعة أن تُسفر صفقة الاستحواذ المشار إليها أعلاه عن تحقيق صافي عائد سنوي بنسبة تقدر بنحو 8.5%. هذا، وسيجري الإفصاح عن الأثر المالي الناتج عن صفقة شراء العقار المكتبي في منطقة ساري بالمملكة المتحدة من خلال إفصاح مُكمل حال استكمال كافة الإجراءات ذات الصلة، وفقاً لبيان «كامكو».

أعلنت شركة كامكو للاستثمار (كامكو إنفست) عن قيامها من خلال بعض شركاتها التابعة ذات الغرض الخاص المؤسسة خارج الكويت، بتنفيذ صفقات إجمالية في المملكة المتحدة بقيمة 68.2 مليون جنيه إسترليني بما يعادل 26 مليون دينار تقريباً. وقالت «كامكو» في بيان للبورصة الكويتية أمس الخميس، إن الشركات التابعة لمكتسبتين في منطقتي بريستول وهاملتون بالمملكة المتحدة بقيمة 42.7 مليون جنيه إسترليني بما يعادل 16.3 مليون دينار تقريباً، وزيادة التزاماتها بخدمات الميغ، وأفادت بأنه لم يترتب على الصفقات أي أثر جوهري على قائمة الدخل